

الرقم الصعب

تحديات مكافحة تمويل الإرهاب؛
ثنائية الأمن والاقتصاد

إنعام خزوي

منذ تصدّر «داعش» المشهد السياسي والأمني في المنطقة، وخصوصاً بعد أن سيطر على مناطق شاسعة في كل من العراق وسورية، لا سيما تلك الغنية بالنفط، كثرت الدعوات إلى ضرورة محاربه وتجييف مصادر تمويله.

وكما بات معلوماً فإنّ التنظيم بات يعتمد في تمويله على بيع الآثار والاتجار بالأعضاء البشرية، بالإضافة إلى بيع النفط المستخرج من مناطق يسيطر عليها التنظيم في البلدين المذكورين.

إنّ موقع لبنان في المنطقة، يجعل دوره أساسياً في مكافحة الإرهاب بشتى الوسائل، كما أنّ نظامه المصرفي معني في شكل جوهري بالحوّل دون استغلاله في تبييض أموال تستخدم في دعم «داعش» وسواه من التنظيمات الإرهابية.

ورغم تأكيدات كبار المسؤولين في القطاع المصرفي اللبناني وعلى رأسهم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنّ لا أموال «داعش» في لبنان، عكست زيارة مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب دانيال غلايزر بيروت في آذار الماضي تحوفاً أميركياً من دور مفترض لمصارف محلية في تسهيل نقل أموال قد تكون مشبوهة.

وقد نبّه المسؤول الأميركي، الذي التقى عدداً من المسؤولين في وزارة المال ومصرف لبنان وجمعية المصارف، من استغلال النظام المصرفي اللبناني للوصول إلى النظام المصرفي العالمي من قبل جهات ضالعة في عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بعد ثمانية أشهر على بدء التزام المصارف اللبنانية بتطبيق قانون الامتثال للضريبة الأميركي «فاتكا» الذي «فتحه» بما تبقى من سرية مصرفية في لبنان. كما بحث غلايزر مع السلطة النقدية في لبنان في الإجراءات التي تساهم في الحد من التدفقات المالية المشبوهة في كونها تمويلياً لعمليات أو منظمات إرهابية.

ومع بروز تلميحات إلى وجود ما يمكن وضعه في خانة التصبير في آلية الرقابة المتبعة من قبل المصرف المركزي اللبناني على عمل المصارف المحلية وشركات تحويل الأموال، لا سيما بعد ما تناولته تقارير صحافية حول حصول عمليات نقل أموال من «داعش» وإليه عبر لبنان والعراق ودول أخرى في المنطقة، يمكن القول إنّ سلطات المصرف المذكور تتفاد أمام تحدي إثبات العكس، وإنقاذ سمعة القطاع المصرفي الذي تعرّض لهزات غير مرة خلال الأعوام الأخيرة.

ونظراً إلى أنّ تبييض الأموال موضوع دولي، استضافت العاصمة اللبنانية بيروت عدداً من المؤتمرات لوكالة هذه الجهود الدولية وتأكيد التزام لبنان بحزمة الإجراءات والقوانين الدولية في هذا المجال، وتجدر الإشارة إلى أنّ لبنان كان قد وضع قانوناً لمكافحة تبييض الأموال وقام بإجراءات عملية لمنع أية عمليات تبييض لأموال قدرة في داخل البلد مصدرها الأسواق الدولية، حيث أنشأ القانون هيئة تحقيق عليا لمكافحة عمليات التبييض، ناهيك عن التدابير الاحترازية الداخلية للمصارف والضوابط النظامية المناسبة للتأكد من هوية الأشخاص ونظافة أموالهم المودعة لديها، فضلاً عن التنسيق الفعّال بين هيئة التحقيق الخاصة والسلطة القضائية وقوى الأمن الداخلي في مكافحة هذا النوع من الجرائم، نظراً إلى ارتباط الجانب المالي بالأمني.

هذا الواقع، المشار إليه، خلق ارتباطاً داخل المؤسسات المصرفية التي ترى أنه لا يمكنها، ورغم تأكيد التزامها بالقوانين المرعية، القيام بدور استخباري، وخصوصاً في ما يتعلق بتتبع نشاط العمل ومصدر أمواله المودعة، معتبرة أنّ هذا الأمر هو من صلاحيات الدولة السيادية عبر أجهزتها الأمنية المختلفة.

من جهتها، تؤكد الجهات الرسمية اللبنانية أنّ للمصارف دوراً مساعداً في تحقيق ما هو مصلحة مشتركة للدولة اللبنانية ولقطاع المصارف في الحفاظ على ثنائيتها الأمن والاقتصاد المستقرين، وفي سياق الدور التكاملي بين الأجهزة الأمنية يرى أحد الخبراء المصرفيين على أنّ التحدي الأكبر اليوم هو «الحفاظ على التوازن بين دور تلك المصارف في التزام المعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وبين ضرورة الحفاظ على السرية المصرفية، فإذا كان القطاع المصرفي هو عصب الاقتصاد، فعصب القطاع المصرفي اللبناني هو السرية المصرفية، وذلك من خلال اعتماد الآليات الضامنة لهذه السرية التي كانت مبعث ثقة المستثمرين، فيجب إعادة بعث الثقة لأنه بالثقافة تعزز البيئة الحاضنة للاستثمار وفرض العمل».

البناء

«إسرائيل» والقلمون؛ حذار التفجيرات والاعتقالات والفتن

روزانا رمال

مع حرب القلمون من الجبة إلى تحلة إلى تلة موسى تشخص العيون «الإسرائيلية»، فسيطرة حزب الله على هذه الجبال الاستراتيجية تعني تغييراً نوعياً في الجغرافيا العسكرية للمنطقة وليس فقط للحرب الدائرة في سورية، أو لميزان الردع القائم بين المقاومة و«إسرائيل»، والمعزز بعد عملية مزارع شبعا.

لطالما اقترن اسم حزب الله باسم «إسرائيل» في كل حرب يخوضها، وبالتالي تحصيل إحراز في الرواية، فأينما يوجد حزب الله هناك رابط ما بين «إسرائيل»، والعكس صحيح فحيث يكون حزب الله لا تستطیع «إسرائيل» إدارة ظهرها، وعليها أن فتّح كل عيونها، فكيف إذا كانت على صلة مباشرة بما يجري؟

إنّ مصلحة حزب الله في أي معركة لا تقسر ولا تحسب، وفق التجربة والمعطيات، إلا بحجم ما تحكسه مباشرة على «إسرائيل»، وربما يكون العكس صحيحاً، فصلحة «إسرائيل» منذ زمن صارت بوصولها كيف ستعكس على حزب الله. حتى في سورية ويعلت «إسرائيل»، عناوين تدخلها بحزب الله، وكان لغاراتها عنوان واحد هو ضرب قوافل سلاح نوعي لحزب الله، والتوهيل والتخريص على حزب ضد إيران، لكنّ حزب الله كان حاضراً دائماً.

لم تكن عملية القنيطرة التي استهدفت قادة من حزب الله سوى لحظة الاكتشاف العلني المباشر للمواجهة الدائرة، باشكال وعناوين متعددة، بين حزب الله و«إسرائيل»، ومثلها عملية الردع في مزارع شبعا وشعارها إسقاط الحزام الأمني المفترض أن تقيمه «جبهة النصرة» الإرهابية على جبهة الجولان، فالمعركة مستمرة بين الطرفين وخط النار لم يهدأ يوماً واحداً.

سياسياً، قالت «إسرائيل» إنّ مصير الرئيس السوري بشار الأسد سيقرر في القلمون، لكنّ المعارك التي جرت وما زالت تتجه نحو الأشد والأصعب، تؤكد أنّ هذه المعركة هي معركة المصير «الإسرائيلي».

القلمون في يد القاعدة، يعني أنّ العالم في خطر، أما القلمون في يد حزب الله فذلك يعني أنّ «إسرائيل» في خطر. هذه المعادلة رسمها ضباط لبنانيون كبار عايشوا مرحلة حرب الضنية مع مجموعات «القاعدة» عام 2000، وقالوا: «لطالما كان هدف تنظيم القاعدة الوصول إلى البحر عبر القلمون، من خلال مناطق متعرجة لكنها سهلة الوصول شمالاً إلى البحر، ومتى ربطت القاعدة وجودها على البحر بعمق استراتيجي منيع كجبال القلمون مفتوح على امتداداتها في الأناضول عبر صحراء تدمر، على العالم أن يخشى، وعلى أوروبا أن تشعل الضوء الأحمر وتنتظر العيالات التي تدق أبواب أمنها.

وبالتالي، فإنّ كل البعد الذي يهّم «إسرائيل» من الحرب السورية يوضع اليوم على المحك، ولا غرابة في أن تكون «إسرائيل» حاضرة بكل تفاصيل هذه الحرب، وتقدم كل الممكن من الدعم اللوجستي والمخابراتي وترطب مصادرهما المعلوماتية بقيادة تنظيم القاعدة، الذي يعمل تحت اسم «جبهة النصرة»، واللجوء إلى التفجيرات والاعتقالات ومشاريع التفجير الأمني في المناطق الخلفية لحزب الله. كل هذه الاحتمالات تصير واردة بقوة في هذه المرحلة للضغط والإرباك وتشثيت القوى، والتأثير على المعنويات وعلى تماسك الجبهة الأمامية لحزب الله.

إنّ انتصار حزب الله في القلمون، مع معادلة مزارع شبعا للردع، يعني أنّ سوار جبل الشيخ من الجهتين اللبنانية والسورية في يد حزب الله، وعقبة حتى الشمال مفتوح للهرم والقلمون، وتلك خسارة استراتيجية لـ«إسرائيل»، ربما تعادل خسارتها في حرب تموز 2006.

تتفادى «إسرائيل»، وفقاً لما يقول العميد الركن هشام جابر لـ«البناء» الدخول المباشر في حرب القلمون، وخصوصاً بعد عملية مزارع شبعا، لكنها تقدم إسناداً غير مباشر وقد كانت تفعل ذلك دائماً، كما يقول مصدر أمني لبناني، منذ اعتقالات عدة شخصيات قيادية حزبية ومحاولات اغتيال بينها ما كان على طرقات البقاع اللبناني وعلى الأراضي السورية، وصولاً إلى التفجيرات الإرهابية التي هزت الضاحية، أكثر من مرة، وفي كثير منها اليد «الإسرائيلية» واضحة.

بدأت حرب القلمون الكبرى من تلة في جرد بريتان، وصولاً إلى عسال الورد وجرد الجبة وجرد نحلة، وترك المسلحون وراءهم سيارات مفخخة وعبوات ناسفة، كما تركوا عتادا عسكريا وألبسة ومؤنات غذائية داخل معسكرات كانوا يستخدمونها للتخريب والتحصين للعمليات الإرهابية. فقل ينحصر الاهتمام «الإسرائيلي» بكونها معركة فاصلة يخوضها حزب الله؟

يبدو أنّ أم المعارك المرتبطة اليوم بحزب الله هي معركة القلمون فهي معركة مرتبطة بمصير «إسرائيل» وحساباتها وأمنها وربما وجودها.

ترتبط القلمون تاريخياً بأهم المعارك الاستراتيجية الكبرى، فعندما قرّر الأمير فخر الدين حماية لبنان وجبال الشوف ذهب إلى عنجر لتكون حربه في القلمون، وقبله بمئات السنين تركز الجيش الروماني في القلمون، وكانت منطقة النيك مقرّ قيادته لدمشق وبيروت، فالنيك كانت عاصمة التجارة أيام طريق الحرير، وعبرها تمرّ البضائع الصينية إلى البحر.

في القلمون، طلبت «القاعدة» التمرکز كجائزة لقبول مهمّة القتال في سورية، مثلها مثل تورا بورا، فالقلمون هي مدخل ممزات سلاح حزب الله وبوابة عمقه الشعبي في بعلبك - الهرمل، وهي أيضاً خلفية نقطة التصنع، أي بوابة الشام على البحر وبوابة جبل الشيخ على لبنان وسورية.

يازجي من قبرص؛ لإحلال لغة الإنسانية
مكان لغة المصالح والتجاذب

ولبنان والمنطقة وقضية المطرانين المخطوفين قائلاً: «الأزمة في سورية تحتاج عاها الخامس والعالم يفرج. ونحن هنا لنسمع صوت معاناة شعبنا، فكاننا قتلاً وإجراماً وأدعاءات، فكاننا إرهابياً وقتلاً وإجراماً أعمى واستيراداً لبيدولوجيات متطرفة تمتهن الدين وتحاكم الناس لمجرد كونهم مسيحيين أو على هذا المذهب أو ذاك، وكل ذلك تحت مسمى الحرية والديمقراطية.

نحن لم نعرف هذه الروح في سورية، فكاننا خطفاً وتهجيراً وتقلعياً لأوصال بلاد، لا تدعي الكمال، ولكنها عرفت بإسلام متسامح وبعيش واحد بين كل أطيافها».

ولفت إلى أنّ مطراني حلب يوحنا إبراهيم ويولس يازجي «يختصران بقضيتهما مأساة كل المخطوفين ويختصران مأساة الشعب السوري بأسره ومأساة شعبنا الاضلاكي، وهما قابعان في الخطف منذ أكثر من عامين وسط تعهيم دولي مريب. كناش وسامج ومراقق ومدن وأوابد تدمر وسط تواطؤ الخارج أو تفرجه، وكل هذا يجري تحت سميات وأهية، سئمناها وسئمنا قوتيرها الغالبية».

وختم: «من هنا نطلق صرختنا مجدداً من أجل السلام في سوريا والاستقرار في لبنان الذي يبرح تحت الفراغ الدستوري في سدة الرئاسة. كما نرفع الصوت من أجل العرين المستنزف من الإرهاب ومن أجل اللين الذي يدفع كما غيره ضريبة قساوة هذه الأيام، ونضلي من أجل السلام في المشرق وفي العالم كله».

ترأس بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر يازجي قداس الأحد في كنيسة الأجي صوفيا في العاصمة نيقوسيا، مع رئيس الأساقفة خريستوس توموس الثاني، وشارك في القداس المطرانان غطاس هزيم (بغداد والكويت)، والوكيل البطريركي أفرام معلولي ومطارنة من كنيسة قبرص وكهنة وشمامسة وحشد من المؤمنين.

بعد القداس رحب رئيس الأساقفة بالبطريرك مشيداً بـ«العلاقة التاريخية التي تربط الكنيستين الانطاكية والقبرصية»، وختم مصليا «من أجل السلام في الشرق الأوسط وخصوصاً في سورية».

والقى البطريرك من جهته كلمة جاء فيها: «أحمل إليكم محبة دمشق وشموخ جبل لبنان. أتيتكم منشحاً بغيره أبناء الإسكندرون وبقوة إيمان أنطاكية الانتشار. أتيتكم بخلجات قلوب أبناء كنيسة انطاكية التي تشن تحت مسامير صليب هذا المشرق والتي ومن رحم عذابها ستكتب قدر رسوخها في هذا المشرق وستلوي بمسامير صليب ربها كل مسامير الدنيا».

واعتبر يازجي «أنّ من أهم واجبات قادة العالم المسيحي هو الحفاظ على اسم المسيح في الشرق الأوسط. وهذا يتم بالدفع الفوري نحو إغلاق كل منافذ الصراع فيه وإحلال روح السلام ولغة الإنسانية مكان لغة المصالح والتجاذب، وتناول يازجي الوضع العام في سورية

خفايا

قال ضابط متقاعد

إنه لا يزال ينتظر إجابة

جماعة تيار المستقبل

و14 آذار ومعهم بعض

مدعي الوسطية، الذين

استعادوا في شهاداتهم

أمام المحكمة الخاصة،

نغمة «الاتهام السياسي»

لسورية، رغم تأكدهم أنّ

الرئيس رفيق الحريري

عارض القرار 1559

فضلاً عن تأييده التمديد

للرئيس إميل لحود،

والسؤال الذي لا يزال

برسم الإجابة هو: كيف

يُقتل من صوت لمصلحة

التمديد وعارض القرار

1559، فيما يبقى على

قيد الحياة من عارض

التمديد وأيد القرار

المذكور؟

الراعي يدعو السياسيين
إلى التجرد من مصالحهم
وانتخاب رئيس

دعا البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي الكتل السياسية والنيابية إلى التجرد من مصالحها وحساباتها وقبودها، والقيام بمبادرات فعلية تتمكن من انتخاب رئيس للجمهورية قبل الخامس والعشرين من أيار الجاري.

وقال الراعي في عظته خلال ترؤسه قداس الأحد في الصرح البطريركي في بكركي: «نضلي لكي يسمع أعضاء الكتل السياسية والنيابية صوت إنجيل السلام، ويسكن سلام المسيح في قلوبهم، فيتجردوا من مصالحهم وحساباتهم وقبودهم، ويتسلحوا بشجاعة حرية الرأي والقرار، ويعمدوا إلى مبادرات فعلية تمكنهم من انتخاب رئيس للجمهورية قبل الخامس والعشرين من أيار الجاري الذي تنتهي معه سنة كاملة على فراغ سدة الرئاسة وإفقال القصر الجمهوري». وسال الراعي: «هل الكرامة الوطنية

تقبل بهذا الأمر، وبخاصة بمخالفة الدستور بعدم انتخاب رئيس للبلاد فيما الدستور يقضي بانتخابه قبل نهاية ولايته بشهرين؛ وينقض الميثاق الوطني بإقصاء العنصر المسيحي عن رئاسة الدولة؟ أجل، لا خلاص من معاناتنا الوطنية هذه، إلا بوجود سلام المسيح في قلوب المسؤولين السياسيين وضمايرهم؛ إننا على خدمة هذه، وتغان وإسعاد المواطنين».

وعاون الراعي في القداس، أقيمت من المطارنة والكهنة، وحضره قائممقام كسروان - الفتح جوزف منصور، الهيئة الكاثوليكية للتعليم المسيحي في الشرق الأوسط، عائلة الفنان والممثل الراحل عصام بريدي وحشد من المؤمنين.



يازجي وخريستوس توموس الثاني

في قبرص، وقال إنه يحمل «مشاعر الفرح باللقاء ومشاعر الحزن لما يجري في الشرق الأوسط من مأساة». وشدد على «ثوابت الكنيسة الانطاكية في العيش الواحد مع كل مكونات المجتمع في سورية ولبنان وفي كل مكان»، وعلى أنّ «ما تشهده المنطقة غريب عن واقع وراهن العيش المشترك بين كل الأطياف»، مؤكداً أنه «لا يمكننا أن نرى الشرق الأوسط بدون مسيحيين». كما شدّد على «إننا كمسيحيين باقون في أرضنا وهذا جوابنا للجميع».

وكان البطريرك يازجي وصل إلى قبرص، أول من أمس، في إطار زيارة كنسية للجزيرة. ويعيد وصوله ترأس خدمة صلاة الشكر في كنيسة القديس يوحنا اللاهوتي في مقر رئاسة أساقفة قبرص في العاصمة نيقوسيا. وقد استقبله على وقع قرع الأجراس رئيس أساقفة قبرص خريستوس توموس الثاني ومطارنة والموثون.

وعبر البطريرك عن سعادته لوجوده

جولة لوزير الخارجية في قرى وبلدات الضنية

باسيل؛ لا تعيينات أمنية ليست لنا الكلمة فيها
وما هو ممنوع علينا ممنوع على غيرنا



باسيل خلال جولته في الضنية

وتابع باسيل: «لن تكون هناك حكومة لا تقوم بتعيينات أمنية، ولكن واضحين، هذه القضايا إما أن تحسم الآن ويوضح، أو دعونا ندخل إلى المشكلة منذ الآن...» موقع قائد الجيش ماروني، والموارنة لهم الكلمة الأولى فيه، ونحن 19 نائباً مارونياً، وبكل بساطة نقول لمن من يقول إنه ممنوع أن يجمع فريق أو شخص بين قيادة الجيش ورئاسة الجمهورية، ممنوع على شخص يجمع بين رئاسة الحكومة وقيادة قوى الأمن الداخلي، وممنوع خضبة يجمع بين رئاسة المجلس النيابي وقيادة الأمن العام، نقولها بكل بساطة، ما هو ممنوع علينا ممنوع على غيرنا، وما هو ممنوع لنا ممنوع لغيرنا». ثم انتقل الوزير باسيل إلى بلدة كهف الملول حيث أقيم له احتفال خطابي في قاعة كنيسة السيدة في البلدة، قبل أن يختم جولته في بلدة زغرترين في القضاء حيث زار كنيسة مار جرجس.

شدّد وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل على أنه «لن يكون هناك جيش من دون قيادة شرعية ومن دون إبطال الجيش الذين وقفوا وادفعوا عنا»، لافتاً إلى أنّ «من يريد أن يطلب شرعية على الأرض يجب أن يكون شرعياً، وإنّ الشرعية المأخوذة من الشعب كله للجيش اللبناني لا يمكن لأحد أن يمسّ بها، هذه المؤسسة التي نركع أمامها، وأمام تضحياتها، لا يجوز إدخالها في هكذا ألاعب دستورية وقانونية».

كلام باسيل جاء خلال جولة له في بعض قرى وبلدات الضنية، حيث استهل جولته في بلدة بوحيتا في القضاء، التي وصلها صباحاً يرافقه المنسق العام للتيار الوطني الحر بيار رفول ومستشاره طوني ماروني، منسوق التيار في الإقضية الشمالية.

كرامي؛ حقّ الدفاع
عن الوطن لا ينتظر
مزاج الحكومة

اعتبر الوزير السابق فيصل كرامي «أنّ حقّ الدفاع عن الوطن وعن النفس لا ينتظر في النهاية مزاج الحكومة وقدراتها المتواضعة على الإمساك بالملفات الوطنية الصبورية»، لافتاً إلى أنّ «الحكومة مطالبة بموقف بمستوى مسؤولياتها حكومية تحكّم من دون رئيس للجمهورية».

كلام كرامي جاء خلال حفل غداء أقامه على شرفه المدير العام لوزارة الشباب والرياضة زيد خيامي في جبال البطم في قضاء صور، في حضور النواب أيوب حميد، عبد المجيد صالح وعلي بزي، المدير العام للمغتربين نائب رئيس حركة أمل هيثم جمعة، رئيس مجلس الجنوب قبالان قبالان، وقيادات أمنية ورؤساء بلديات ومختارين وفاعليات ثقافية وتربوية ورياضية.

وتوجه بالتحية إلى «قائمة جنوبية الصديق دولة الرئيس نبيه بري الذي يهندس الحوار ويرتب ويحمي ويصون الحوار بين اللبنانيين، مثنياً للجميع يوماً بعد يوم وعماماً بعد عام أنّ مجرد اللقاء بين الأطراف هو إنجاز مهما طال الحوار ومهما كانت نتائجه الفعلية متواضعة. فإننا مع الحوار وكلّ الحوارات في لبنان لتقريب وجهات النظر».

وأضاف: «نرى اليوم كل من انتقد الحوار يعود إلى وجهة النظر نفسها ليجد أنّ لا بديل من الحوار. وما كنا نكون معكم اليوم لولا هذا الحوار ونتائجه المثمرة، وخصوصاً على الصعيد الأمني، وما كانت الخطة الأمنية تنتج في طرابلس وتثبيت الأمن في المدينة لولا الحوار ونجاحاته».

وختم كرامي: «أنّ ما يحصل في البقاع خطير وخطير جداً، لكنّ أهمية وجهة نظرنا دائماً أنّ الجيش والشعب والمقاومة في المرصاد حتى لو اعترض البعض، وحتى لو حذفوا هذه الفكرة من النصوص فإنها تبقى في النفوس. وما يحصل اليوم في البقاع لهو أكبر دليل على التعاون القائم بين الجيش والشعب والمقاومة لحماية لبنان».